

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1584

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، 22 حزيران/يونيه 2021، الساعة 10/05

الرئيسة: السيدة ليزلي إ. نورتون..... (كندا)



الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيسية (تكلمت بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة 1584 لمؤتمر نزع السلاح.

حضرات الزملاء المؤقّرين، قبل أن نشرع في برنامج عملنا لهذا اليوم، يسرني أن أرحب ترحيباً حاراً بكم جميعاً هنا. وتتشرّف كندا بتولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وباسم حكومة بلدي، وباسم المؤتمر، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم تعاوننا ودعمنا الكاملين خلال رئاستي للمؤتمر.

وأقترح أن يكون برنامج عملنا هذا الصباح على النحو التالي: أولاً، إلقاء بياني بصفتي رئيسة للمؤتمر؛ وبعد ذلك، أعتنم إعطاء الكلمة لوفد الاتحاد الروسي بناء على طلبه، ثم أعتنم فتح قائمة المتكلمين أمام جميع الوفود التي ترغب في الإدلاء بكلمة بشأن البند 6 من جدول أعمال المؤتمر.

حضرات الزملاء المؤقّرين، نهى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي وسويسرا على مؤتمر القمة التاريخي المعقود الأسبوع الماضي هنا في جنيف. ونأمل في أن يمهد مؤتمر القمة الهام الطريق لإحراز مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح النووي والسلام والأمن الدوليين بوجه أعم.

إنّ انتشار أسلحة الدمار الشامل وإمكانية استخدامها، بما في ذلك من جانب جهات من غير الدول، يشكّلان تهديداً خطيراً للبشرية ولكوكبنا. وثمة حاجة ملحة إلى إرساء رقابة فعالة على منظومات الأسلحة هذه. ولئن كانت الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل مسؤولية خاصة، فإنه يتعين علينا جميعاً الاضطلاع بدورنا في أداء ولاية مؤتمر نزع السلاح. ومن اللازم أيضاً التصدي للأخطار الأخرى التي تهدّد السلام والرخاء، مثل احتمال حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ويشكّل عدم تمكن المؤتمر من الاتفاق على برنامج عمل مصدر قلق بالغ لكندا، وربما لنا جميعاً. ويمكنني أن أؤكد لكم التزامنا بدعم الجهود الرامية إلى تمكين المؤتمر من الاضطلاع بدوره بوصفه المحفل العالمي الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، على النحو الذي كلّفته به الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرّسة لنزع السلاح في عام 1978.

ومن المؤسف للغاية أن يعوق أعمال مؤتمر نزع السلاح الاعتقاد بضرورة تحقيق توافق آراء بشأن المسائل الإجرائية. ذلك أنّ حماية المصالح الوطنية الأساسية لا تقتضي التمسك بحق النقض الإجرائي عندما تكون الدول قادرة على عرقلة توافق الآراء بشأن المسائل الموضوعية أثناء المفاوضات ويكون لديها أيضاً خيار رفض التوقيع على صك متفاوض عليه، والتصديق عليه.

وقد أسهم هذا التفسير التقييدي للغاية لقاعدة توافق الآراء إلى حد بعيد في الجمود الذي طبع أعمال المؤتمر على مدى عقود. والواقع أنّ الوضع الذي آل إليه مؤتمر نزع السلاح يجعل من الصعب على رؤسائه أداء دورهم بفعالية، لأنّ أي مبادرة يتخذونها لاقتراح بنود للمناقشة - أكرر، المناقشة، وليس التفاوض - تخضع فيما يبدو لحق النقض الإجرائي.

بيد أنّ الحقائق واضحة. ويتعين على رؤساء مؤتمر نزع السلاح وجميع أعضائه أن يديروا أعمالهم بطريقة تختلف عن الطريقة التي اتبعناها على مدى العقود الماضية إذا أردنا بلوغ أهداف هذه الهيئة. وأشجّع الجميع على أن يُبدوا أكبر قدر ممكن من المرونة.

(تكلمت بالفرنسية)

وينبغي ألا يغيب عن بالنا تاريخ المؤتمر الحافل بوصفه هيئة تفاوضية متعددة الأطراف لنزع السلاح. وقد أدى المؤتمر دوراً حاسماً في المفاوضات بشأن الصكوك الرئيسية للحد من الأسلحة ونزع السلاح. وعلينا جميعاً أن نضاعف جهودنا لتمكينه مرة أخرى من الاضطلاع بذلك الدور الحيوي. وفي حين يجب أن يظل هدفنا هو التفاوض على آليات ملزمة قانوناً، نعتقد أنّ بإمكان المؤتمر أن يسهم مع ذلك في تحقيق السلام والأمن الدوليين عن طريق التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تدابير أخرى،

من قبيل وضع معايير أو مدونات لقواعد السلوك ذات صلة ببنود محدّدة من جدول الأعمال. وأعتقد اعتقاداً راسخاً أنّ هدف نزع السلاح قابل للتحقيق إذا عملنا سوياً على نحو عملي وبنّاء. وبهذه الروح، أعوّل على دعمكم.

(تكلّمت بالإنكليزية)

لقد تلقيت طلباً من وفد الاتحاد الروسي لأخذ الكلمة، قبل أن ننقل إلى تناول البند 6 من جدول الأعمال. أُعطي الكلمة لسفير الاتحاد الروسي.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلّم بالروسية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئك، السيدة نورتون، بتوليّك رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ويمكنك دائماً أن تعوّلي على تعاون بنّاء من جانب الوفد الروسي.

إنّ هذا اليوم هو يوم خاص لجميع مواطني الاتحاد الروسي ولمعظم سكان بلدان الاتحاد السوفياتي السابق. فقبل 80 عاماً بالتمام والكمال، شنت ألمانيا نظام هتلر وحلفاؤها هجوماً على الاتحاد السوفياتي، وفتحوا أكبر مسرح لعمليات الحرب العالمية الثانية وأكثرها تدميراً، وهو الجبهة الشرقية.

ولقد خلّفت الحرب القومية العظمى التي خاضها الشعب السوفياتي، والتي انتهت بالاستيلاء على برلين في أيار/مايو 1945، تكلفة باهظة في الأرواح. فقد لقي عشرات الملايين حتفهم على الجبهة، ومنهم من هلك من جراء الجوع والحرمان، ومن عُذّب في معسكرات الموت.

قد يقول البعض إنّ هذه الأحداث المأساوية قد وقعت منذ زمن طويل منتصف القرن الماضي. وقد يتساءلون: "لِمَ ننبش في مآسي الماضي؟". وأنا أختلف معهم تماماً: فنُدوب الحرب العالمية الثانية، أفضع حرب في التاريخ أذاقت العديد من الشعوب، ولا سيما شعوب الاتحاد السوفياتي، ألواناً من الويلات والأهوال والمعاناة، ربما باتت من ذكريات الماضي، بيد أنها لم تندمل تماماً. فما يزال ألم الفقد يعتصر قلوبنا. وهذا الألم يجعلنا أوفياء لذكرى الملايين ممن ضحّوا بحياتهم بنكران ذات في مواجهة النازية والفاشية، اللتين شكّلتا على مدى خمس إلى سبع سنوات تهديداً للبشرية جمعاء. إنّ ذكرى بسالة وبطولة الشعب السوفياتي وممثلي البلدان والشعوب الأخرى التي ساندته، وقدمت كل ما في وسعها للتصدي لنشر أيديولوجية بغیضة، هي ذكرى مقدّسة وينبغي ألا يطويها النسيان أبداً.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم قرارات محكمة نورمبرغ، وأن يستحضر العواقب الوخيمة التي خلّفتها الحرب، وأن يدرس أسبابها ويحلّها. وقد كان أهم تلك الأسباب سياسة هتلر غير المسؤولة والرعناء. فقد كان الزعيم النازي يسعى إلى تعزيز مصالحه الخاصة بعدوانية استناداً إلى فلسفة التفوق العرقي، دون اعتبار للدول الأخرى، وهي الفلسفة التي شكّلت العامل الرئيسي في إشعال فتيل الحرب العالمية الثانية والهجوم على الاتحاد السوفياتي.

واستغرقت جهود دحر الشر العالمي المتمثل في نازية هتلر سنوات. وقد تحقّق ذلك بعد مكابدة مصاعب جمة وبذل جهود خارقة وتكبّد خسائر فادحة في الموارد البشرية والمادية.

ومن اللافت للانتباه أنّ من العوامل الحاسمة في تحقيق النصر أنّ تضافرت جهود جميع القوى الإيجابية في العالم لمحاربة الشر. وكان أنّ أسهم إدراك أهمية تضافر جهود الدول لحفظ السلام في تمهيد الطريق لإنشاء منظمة الأمم المتحدة، التي تُعتبر آلية عالمية لمنع نشوب حرب عالمية وتسوية القضايا الإقليمية والعالمية التي تمسّ بالأمن الدولي.

ومن المؤسف أنّ آمال البشرية في تجنب المواجهة بين الدول لم تتحقق تماماً. لقد تمكنت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في حقبة ما بعد الحرب، من قطع أشواط مهمة في الانتقال من المواجهة الضارية بين التكتلات إلى الانفراج الذي أصبحت معالمه واضحة في نهاية الستينات وبداية السبعينات

من القرن الماضي. وجاء هذا الانفراج ثمرًا لتفاهم على عدم قابلية الأمن للتجزئة وعدم مقبولية تحقيق الأمن القومي على حساب دول أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، انبثق اعتقاد راسخ بأن من غير الممكن صون السلام وتعزيز الأمن الدولي إلا عن طريق تقليص تدريجي للترسانات العسكرية وإخضاعها لمراقبة فعالة.

وهذه الآراء، التي تجسّدت فيما بعد في شكل مبادئ عالمية لنزع السلاح في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرّسة لنزع السلاح المعقودة عام 1978، أرسّت الأساس لصوغ اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. ولا يزال عدد من هذه الاتفاقات ساري المفعول وتشكّل نظام الاتفاقات الحديث في هذا المجال.

ومن بواعث الجزع أن نرى اليوم فرادى دول تسعى إلى تعزيز مصالحها وأمنها القومي مهما كلف الأمر وعلى حساب مصالح بلدان أخرى وأمنها.

ونشهد اليوم أحداثاً تقوّض النظام العالمي الحديث، القائم على ميثاق الأمم المتحدة بوصفه مصدرًا رئيسيًا من مصادر القانون الدولي.

وُضرب عرض الحائط باتفاقات هامة وأساسية للأمن الدولي، مثل معاهدة مناهضة القذائف التسيارية لعام 1972، ومعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى لعام 1987، ومعاهدة الأجواء المفتوحة لعام 1992.

ونحن نعارض تماماً محاولات نسف الصكوك التي تتيح تسوية الخلافات بالوسائل السياسية والدبلوماسية. ومع ذلك، يجب أن نعترف بأن قصر النظر السياسي والتفكير الانتهازي والأناية القومية باتت لها الغلبة على روح العمل الجماعي والحكمة في البحث عن حلول مقبولة لجميع الأطراف. فإما أن النخب السياسية لم تعد لها الرغبة في السعي إلى التوصل إلى حل وسط أو أنها نسيت السبل الكفيلة بتحقيقه.

وهذا اتجاه خطير للغاية. فبدون حوار تشاكري وبناء ومتكافئ يركّز على البحث عن حلول مقبولة لجميع الأطراف، استناداً إلى مراعاة مصالح كل طرف، سنعمّق هوة الخلافات ونخلق أشواطاً جديدة من المواجهة تخلف عواقب يصعب التنبؤ بها.

على أن هناك بوادر مشجّعة أيضاً. فعلى سبيل المثال، منحنا تمديد معاهدة "ستارت" الجديدة لعام 2010 لمدة خمس سنوات، والذي تأتى إلى حد بعيد بفضل موقف بلدي الثابت، الأمل في قدرتنا على بدء حوار جديد بشأن القضايا الراهنة في مجال الأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي.

ويشكّل لقاء القمة الروسي الأمريكي الذي عُقد هنا في جنيف في 16 حزيران/يونيه خطوة أخرى في هذا الاتجاه. ومن أهم نتائج لقاء القمة أننا تمكّننا من إدراج فكرة في البيان المشترك مفادها أنه لا يمكن الانتصار في الحرب النووية ولا يجب أن تتدلع أبداً. وعلى هذا الأساس، يمكن إنشاء هيكل أمني عالمي متجدد ومتكافئ وغير قابل للتجزئة للجميع.

ونحن مستعدون لمواصلة المحادثات المنتظمة مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن جدول الأعمال الاستراتيجي. ولقد تحدّثنا عن ذلك مراراً. ونأمل في أن يتمخض الزخم الذي أسفر عنه اجتماع الرئيسين لتحقيق هذا الهدف في نهاية المطاف عن اتفاقات متينة للحد من التوتر وتعزيز الأمن الدولي. وبذلك، سنثبت أننا استخلصنا أخيراً دروس الحرب العالمية الثانية، التي دفعت البشرية ثمنها بالدم.

الرئيسية (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير الاتحاد الروسي على بيانه وأود أن أنوّه بالمساهمة الهامة جداً التي قدّمها الشعب الروسي خلال الحرب العالمية الثانية.

وأود الآن أن أنتقل إلى المناقشة المفتوحة بشأن البند 6 من جدول الأعمال. وقبل أن أعطي الكلمة للوفود التي طلبتها، أود أن أشير إلى أنني أعتزم من حيث المبدأ أن أمنح جميع حقوق الرد في نهاية الجلسات العامة وأن أسمح للمتكملم بإنهاء بيانه قبل تسجيل أي نقاط نظامية، حتى يتسنى إجراء حوار بناء وقائم على الاحترام بطريقة فعالة، اليوم وطوال فترة رئاستي.

وأول المتكلمين في القائمة هو سفير الهند، الذي أعطيه الكلمة.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية عبر وصلة فيديو): السيدة الرئيسة، تهنك الهند بتولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وتؤكد لك تقديم كامل الدعم والتعاون في توجيه أعمالنا في الأسابيع المقبلة.

ويشكّل البند المعنون "برنامج شامل لنزع السلاح" عنصراً هاماً من عناصر جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وفي سياق برنامج العمل، أشارت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح إلى ما يلي:

"كما أنّ من الضروري الاتفاق على إجراءات لإعداد برنامج شامل لنزع السلاح. وينبغي أن يفضي هذا البرنامج، بعد مروره بكافة المراحل الضرورية، إلى نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة. كما ينبغي الاتفاق على الإجراءات اللازمة لمراقبة تنفيذ الالتزامات المترتبة على ذلك. وهذه هي الغاية من برنامج العمل".

وتعتقد الهند أنّ القصد من هذا البند من جدول الأعمال هو وضع برنامج يرسي تدابير محدّدة تتعلق بنزع السلاح في إطار خطة مدروسة بعناية، تعرض الأهداف والأولويات والأطر الزمنية. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يطور المبادئ الرئيسية لبرنامج شامل لنزع السلاح، وهي مبادئ عالمية وغير تمييزية وتحظى بالقبول على الصعيد العالمي. وهذا لن يعزّز دور مؤتمر نزع السلاح بصفته المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح فحسب، بل سيوطد أيضاً الدور المحوري الذي تؤديه الأمم المتحدة والمسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتقها في مجال نزع السلاح، وفقاً لميثاقها. وفي الوقت نفسه، تؤكد الهند أنّ الاتفاق على برنامج شامل لنزع السلاح لا ينبغي أن يكون شرطاً مسبقاً لإحراز تقدم بشأن بنود أخرى من جدول الأعمال، بما في ذلك بشأن نزع السلاح النووي.

وقد أهابت الجمعية العامة، في قرارها 83/75، بمؤتمر نزع السلاح أن يواصل تكثيف مشاوراته وبحث إمكانات الخروج من حالة الجمود التي يواجهها منذ عقدين من الزمن عن طريق اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل وتنفيذه في أقرب وقت ممكن خلال دورته لعام 2021، أخذاً في اعتباره المقرر المتعلق ببرنامج العمل الذي اتخذته المؤتمر في 29 أيار/مايو 2009 والمقترحات الأخرى المقدمة في هذا الصدد في الحاضر والماضي والمستقبل.

وأيدت الهند دعوات حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ 21 لاعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن، وهي على استعداد للعمل على تحقيق هذا الهدف لتمكين مؤتمر نزع السلاح من الاضطلاع بولايته عن طريق التفاوض على صكوك ملزمة قانوناً تستند إلى جدول أعماله المتفق عليه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفير شارما على بيانه. وأعطي الكلمة الآن للسيد بوريس بونداريف، مندوب الاتحاد الروسي الموقر.

السيد بونداريف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية عبر وصلة فيديو): السيدة الرئيسة، نعتقد أنّ النظر بصورة شاملة في مسألة الأمن الدولي والاستقرار العالمي غير ممكن من دون النظر في مسألة مكافحة الإرهاب الذي يشمل أسلحة الدمار الشامل. ومن المؤسف أنّ الحالات التي يستخدم فيها مقاتلون من الجماعات الإرهابية مواد كيميائية صناعية سامة وسموماً مطوّرة في مصانع عسكرية، وهي من أخطر

أنواع أسلحة الدمار الشامل، قد أصبحت واقعاً مأسوياً في عدد من مناطق العالم. ففي الوقت الراهن، لم نصل إلى المرحلة التي يستخدم فيها الإرهابيون الأسلحة البيولوجية، وليس على نطاق واسع على الأقل. غير أن درجة تطور التكنولوجيا الحيوية حالياً قد تجعل منها أداة للجريمة في المستقبل المنظور.

وقد أبرزت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) كيف يمكن لتقشي مرض جديد أن يؤدي، في غضون فترة زمنية قصيرة، إلى تعطيل عجلة الحياة اليومية في العديد من البلدان، ويتسبب في وفاة مئات الآلاف من الناس وفي ضرر اقتصادي هائل. ويمكنكم أن تتخيلوا العواقب المحتملة لإقدام الجهات الفاعلة الشريرة على استخدام سلاح بيولوجي أكثر خطورة بكثير.

فليس خطر الإرهاب الذي يشمل استخدام أسلحة الدمار الشامل مجرد تكهنات نظرية، وهو آخذ في التنامي في الواقع. وعلاوة على ذلك، فإن الإطار القانوني الدولي القائم لمنع الإرهاب الذي يشمل أسلحة الدمار الشامل مجزأ وغير كاف. ومن الواضح أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية على الخصوص، قد وُضعتا بهدف الحيلولة دون استخدام هذه الأنواع من أسلحة الدمار الشامل أثناء العمل العسكري الذي تشارك فيه القوات الحكومية النظامية. وليس الهدف من هذين الصكين مكافحة الإرهاب. وليس هذا الأمر بمستغرب، بالنظر إلى أن خطر الإرهاب باستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية لم ينشأ بالكامل إلا بعد وضع الصكين.

ولهذا السبب، اقترحنا في عام 2016 مبادرة ترمي إلى وضع اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي. ويمكن الاطلاع على العناصر الممكنة لهذا الصك القانوني الدولي في الوثيقة CD/2701، وهي وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح. ولسنا نزعم أن الأحكام الواردة في هذه الوثيقة شاملة؛ وينبغي للوفود أن تعتبر اقتراحنا دعوةً إلى الحوار. ونعتقد أن مكافحة الإرهاب لا تقوّض المصالح الأمنية الأساسية لأي دولة عضو في المؤتمر. بيد أن من الممكن اعتبار الإرهاب الذي ينطوي على استخدام أسلحة الدمار الشامل تهديداً عالمياً لا أحد بمنأى عنه. ولهذا السبب يجب مكافحته باعتماد تدابير جماعية.

والمؤتمر هو أنسب محفل لهذا الغرض، من حيث إن لديه كل الأدوات والقدرات اللازمة للعمل على وضع مثل هذه الاتفاقية. وندعو الوفود إلى تجاوز خلافاتها وإلى محاولة سد هذه الثغرة في القانون الدولي. وسيصّب ذلك في مصلحة البشرية جمعاء وفي مصلحة كل بلد على حدة. كما أنه سيبيّن تفعيل العمل التفاوضي في المؤتمر.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مندوب الاتحاد الروسي المؤقّر على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لمندوب الجمهورية العربية السورية المؤقّر، السيد أسامة علي.

السيد علي (الجمهورية العربية السورية): السيدة الرئيسة، أود بداية أن أشكر السفير غينادي غاتيلوف، المندوب الدائم للاتحاد الروسي، على تذكير مؤتمر نزع السلاح بهذا اليوم العظيم بالنسبة للشعب الروسي وشعوب العالم أجمع. وباسم حكومة الجمهورية العربية السورية أهنته ومن خلاله أهني الشعب الروسي والقيادة الروسية على نكزى النصر العظيم. إن تضحيات الشعب السوفييتي في الحرب العالمية الثانية التي حققت النصر لا يجب أن تُنسى. وهذه التضحيات ستبقى تشكل منارةً تهتدي بها الأجيال القادمة من البشرية للحفاظ على السلام والأمن والتعايش بين الشعوب.

السيدة الرئيسة، أشكرك على عقد النقاش المواضيعي حول البند السادس من جدول أعمال المؤتمر المعنون "برنامج شامل لنزع السلاح". وأرغب في تقديم الملاحظات التالية مساهمةً من الجمهورية العربية السورية في هذا النقاش.

ومما لا شك فيه أن الطريقة الأكثر فعالية لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل هي من خلال الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة. ومن هنا تبرز الحاجة الماسة لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار من أجل المساعدة في صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز المساهمة في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. إن استخدام أسلحة الدمار الشامل من قِبل المجموعات الإرهابية أصبح واقعاً مأساوياً وقد عانت منه بلادي خلال مسيرتها في مكافحة الإرهاب على أراضيها. وترى بلادي أن الآليات القائمة، مثل قرار مجلس الأمن 1540 (2004) واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية لا تكفي للتصدي لخطر امتلاك المجموعات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل واستخدامها. ولذلك لا بد من سد الثغرات الخطيرة القائمة. وفي هذا السياق، يؤيد وفد بلادي الورقة التفسيرية رقم CD/2058 التي قدمها الاتحاد الروسي بشأن مبادرته الرامية إلى صياغة اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي، التي تشرح بشكل دقيق وجهة المبادرة والأساس المنطقي لها والأسباب الداعية لمناقشتها في مؤتمر نزع السلاح.

وتعتقد بلادي أن هذه المبادرة ترمي في نهاية المطاف إلى استكمال وتعزيز الإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب ليشمل كافة أسلحة الدمار الشامل، ولذلك تجدد بلادي تأييدها لبدء التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على مشروع اتفاقية لمكافحة الإرهاب الكيميائي والبيولوجي، استناداً إلى النص المقترح من الاتحاد الروسي الوارد في الوثيقة رقم CD/2071.

السيدة الرئيسة، بالإشارة إلى البرنامج الذي وزعته أمانة مؤتمر نزع السلاح باسم الرئاسة الكندية، يرحب وفدي بالاستمرار في عقد النقاش المواضيعي حول البندين السادس والسابع من جدول أعمال المؤتمر. لكن تضمّن البرنامج عقد جلسات غير رسمية حول تعديل قواعد إجراءات مؤتمر نزع السلاح، وعلى الرغم من الأهمية التي يوليها وفد بلادي لمسائل المساواة بين الرجل والمرأة، إلا أنه يعتقد بأن مؤتمر نزع السلاح يجب أن يركّز على المسائل ذات الأولوية في جدول أعماله ويتجنب الخوض في فتح النقاش على تعديل قواعد إجراءاته، الأمر الذي قد يستغله البعض لحرف النقاشات عن هدفها النبيل وطرح تعديلات ذات أهداف سياسية ضيقة لا يمكن أن يُجمع المؤتمر عليها. وهذا المنطق ينسحب أيضاً على الورقة الأسترالية التي أشار إليها البرنامج، إذ من غير المجدي محاولة طرح هذه الورقة للنقاش في المؤتمر مع العلم مسبقاً أنها تشمل عناصر لم تكن محل إجماع بين أعضاء المؤتمر. ولذلك من المهم أن تجري رئاسة المؤتمر مشاورات شاملة مع كافة الدول الأعضاء قبل تقديم أي مقترح للنظر فيه من قِبل المؤتمر. وأما بالنسبة لعقد جلسة عامة حول موضوع الشباب ونزع السلاح، فإن وفد بلادي فهم من رئاسة المؤتمر خلال تشاورها مع مجموعة الـ 21 أن هذا الموضوع سيناقش في حدث جانبي وليس في جلسة رسمية عامة للمؤتمر.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مندوب الجمهورية العربية السورية على بيانه وأعطي الكلمة

الآن للسفير باومان من سويسرا.

السيد باومان (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): السيدة الرئيسة، اسمحي لي أولاً أن أهنئك بتوليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لك دعم وفد بلدي الكامل في تأدية واجباتك. كما أشكر على تمكيننا من مناقشة البند 6 من جدول الأعمال المعنون "برنامج شامل لنزع السلاح". إذ سيتيح لنا ذلك مناقشة طائفة واسعة من المواضيع المتصلة بتحديات محدّدة في مجال نزع السلاح، بما في ذلك ما يتعلق بالأسلحة التقليدية، بل وتتعلق أيضاً باعتبارات جوهرية بدرجة أكبر، بما يشمل الأسباب الجذرية للصراع المسلح ووضع جدول زمني شامل لنزع السلاح. ويتيح لنا نطاق البند 6 من جدول الأعمال أن نفكر على نحو يتخطى نطاق الأولويات المباشرة لمؤتمرنا، دون الاقتصار على فئات محدّدة من فئات الأسلحة. ولهذا السبب أود أن أستهل مداخلتني بتناول المخاطر والتحديات التي تطرحها التكنولوجيات الجديدة في مجال الأمن الدولي وعدم الانتشار والدور الذي يمكن أن يؤديه المؤتمر في هذا الصدد.

إننا نشهد تغيراً سريعاً في مختلف المجالات العلمية والتكنولوجية: تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة، وزيادة التشغيل الآلي وتطوير الذكاء الاصطناعي وتطبيقه والتقدم الهائل في مجالات علم التحكم الآلي والتكنولوجيا النانوية وعلوم المواد، بما في ذلك التصنيع بالإضافة وعلم الأعصاب والتكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية. فمن ناحية، تشكّل هذه التطورات تقدماً جديراً بالترحيب، من حيث إنها تتيح أدوات جديدة يمكن أن تسهم في الجهود المبذولة في سبيل نزع السلاح والأمن الدولي. ويمكن لهذه التكنولوجيات أن تساعد في بناء الثقة، وذلك بتيسير الحوار بين الأفراد والمؤسسات والدول. كما أنّ من الممكن أن تفتح الطريق أمام أساليب تحقق جديدة، وذلك من خلال إتاحة استخدام أنواع جديدة من أجهزة الاستشعار وأجهزة الكشف وقدرات جديدة لمعالجة البيانات.

وتتيح التكنولوجيات الجديدة أيضاً استحداث أنواع جديدة من أدوات إدارة الأزمات، مثل مراكز الإنذار المبكر أو الخطوط الساخنة لمعالجة الأزمات، التي جعلها التقدم التكنولوجي أكثر فعالية. ومن ناحية أخرى، تثير التطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة تحديات جديدة في مجال نزع السلاح. إذ تظهر أنواع جديدة من منظومات الأسلحة والذخائر. ولذلك يمكننا أن نتوقع تغير وسائل الحرب وطبيعتها تبعاً لذلك.

ويمكن ملاحظة عدة اتجاهات في هذا الصدد. أما أولها، الذي يتعلق في المقام الأول بالبلدان المتقدمة تكنولوجياً، فهو التحول من القوات المسلحة التي تركز على عوامل كمية - من لديه كم من الدبابات والطائرات - إلى جوانب نوعية، حيث ينصبُّ التركيز على قدرات متقدمة محدّدة للغاية. ويتعلق الاتجاه الثاني بظهور أنواع ومجالات عمليات جديدة، يؤدّي فيها بُعد الفضاء الإلكتروني وتبادل البيانات وإقامة الشبكات ومعالجة المعلومات بصورة آنية دوراً متزايداً. كما أنّ الحرب الحديثة تزداد سرعة وتقوم أكثر فأكثر على إقامة الشبكات وعلى دقة أكبر. وثمة اتجاه ثالث يتمثل في تغير دور البشر في سير الأعمال القتالية، التي تتطور طبيعتها، ويرجع ذلك إلى عوامل منها زيادة وتحسين استخدام التكنولوجيا في أجهزة الاستشعار وأجهزة الكشف والروبوتات والمنظومات ذاتية التشغيل.

وتتيح التطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة فرصاً جديدة وتفرز تحديات مستجدة في مجال نزع السلاح. وما زالت أسئلة كثيرة تثار بشأن هذه المواضيع وكيفية معالجتها في العمليات المتعددة الأطراف. ويبدو أنّ الهياكل القائمة في مجال تحديد الأسلحة تسعى إلى مجارة هذا التغير الواسع النطاق. غير أنّ عمليات واعدة، مثل نُظم الأسلحة الذاتية التشغيل والنُظم التي تعالج تحديات الأمن السيبراني، قد بدأ العمل بها بالفعل في بعض المناطق. ونعتقد أنه قد يكون من المفيد ومن المناسب من حيث التوقيت أن يضطلع المؤتمر بدور نشط فيما يتصل ببعض جوانب هذه التطورات العلمية والتكنولوجية. واسمحوا لي أن أدلي في هذا الصدد بالملاحظات التالية.

إنّ التحدي الأول الذي يجب أن نجد له حلاً يتمثل في ضمان قدرتنا على مسابرة التطورات التكنولوجية المستجدة على نحو ملائم وفي الوقت المناسب. ذلك أننا نشهد زيادة في درجة التعقيد من الناحية التكنولوجية وتسارعاً في وتيرة التطور. وهذا يستتبع زيادة غير مسبوقه في عدد الابتكارات والتطبيقات الملموسة. ومجرد التوصل إلى اتفاق بشأن الفرص والمخاطر التي تمثّلها التكنولوجيات الجديدة، والحالات التي ينبغي أن تطبّق فيها آليات تحديد الأسلحة، سيكون قاصراً حتماً عن مسابرة الواقع التكنولوجي. ولذلك ينبغي أن نسائل أنفسنا كيف يمكن للمؤتمر أن يتوقع الاتجاهات وأي احتياجات لوضع المعايير، وسبل مجابته لهذا التحدي. ونعتقد أنّ من اللازم اتباع نهج منهجي في هذا المجال، من خلال إنشاء هيكل مكرّس لهذه المسألة، قد يتخذ شكل ولاية مقرر خاص.

والتحدي الثاني الذي يجب أن نواجهه يتعلق بتكاثر الجهات الفاعلة. ففي معظم الحالات، تكون شركات التكنولوجيا الخاصة ومعاهد البحوث هي الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال التقدم التكنولوجي.

وتقتني القوات المسلحة هذه التكنولوجيات. وعلى الرغم من أنها لا تخترعها في كثير من الأحيان، فإنها تدمجها وتستخدمها، مما يجعلها تكنولوجيات مزدوجة الاستخدام. وهذا الجانب يثير مسألة هامة تتعلق بالحوكمة، التي لا يستلزم مشاركة الدول فحسب، بل أيضاً مشاركة العديد من الجهات الفاعلة من القطاع الخاص والجهات غير التابعة للدول. فإذا ما بحث المؤتمر هذه المسائل، ستثار مسألة مشاركة تلك الجهات الفاعلة في أعماله، أخذاً في الاعتبار أنّ القواعد تقييدية للغاية في هذا الصدد. ولعل من اللازم إعادة تقييم هذه القواعد وإعادة النظر فيها.

ثالثاً، ينبغي أن يكون المؤتمر قادراً على النظر بعمق في المواضيع التي يرتقي أنها توفر فرصاً معينة أو تثير تحديات خاصة، من خلال آليات مخصصة. وهذا الأمر في حد ذاته ليس جديداً ولا سابقة. فقد أنشئت بالفعل هيكل محددة، وقد يكون من الضروري أيضاً إنشاء هيكل جديدة للتصدي لتحديات تقنية محددة. وأستحضر ها هنا العمل التقني المنظم المنجز على مدى سنوات دعماً للمؤتمر فيما يتعلق بالتحقق من الامتثال لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

والغرض من تعليقاتي هو توضيح بعض التحديات التي يطرحها التقدم التكنولوجي وما يترتب عليها من عواقب. ذلك أننا نشهد تغيرات واسعة النطاق وظهور جهات فاعلة جديدة، حكومية وخاصة على حد سواء. وهذه التغيرات تفرز علاقات دولية لا يمكن التنبؤ بها على نحو متزايد، ولا سيما من الناحية العسكرية، وظهور أنواع جديدة من الأسلحة. ومن ثم تزداد أهمية قدرة المؤتمر على المساهمة في مجابهة التحديات التي تطرحها التطورات العلمية والتكنولوجية.

الرئيسة (تكلّم بالإنكليزية): أشكر سفير سويسرا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفير الصين.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلّم بالصينية عبر وصلة فيديو): السيدة الرئيسة، يهنئ الوفد الصيني كندا بتوليها رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وسيواصل دعم عمل الرئاسة.

لقد استمعت باهتمام إلى البيان الذي ألقاه السفير غاتيلوف من روسيا. إنّ أي معركة وأي تضحية وأي انتصار لقوى العدالة في الحرب العالمية ضد الفاشية ينبغي أن تدوّن في سجل التاريخ، وأن تكون مصدر إلهام دائم ومهم للعالم اليوم.

السيدة الرئيسة، ترحّب الصين بالاجتماع الهام بين الرئيس الروسي بوتين والرئيس الأمريكي بايدن في جنيف الأسبوع الماضي. وتلاحظ الصين أنّ رئيسي الولايات المتحدة وروسيا قد أكدا من جديد أنه "لا يمكن الانتصار في أي حرب نووية، ويجب ألا تتدلج أبداً". وما فتئت الصين تعمل بنشاط على تعزيز تأكيد الدول النووية الخمس بصفة مشتركة على هذا المفهوم الهام بغية الحد من خطر الحرب النووية والحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي، وترحّب بتوافق الآراء الذي توصلت إليه الولايات المتحدة وروسيا لمواصلة الحوار بشأن الاستقرار الاستراتيجي.

وينبغي، وفقاً لوثائق الجمعية العامة ذات الصلة وتوافق الآراء الدولي، أن تهيبّ الولايات المتحدة وروسيا، باعتبارهما البلدين الحائزين لأضخم الترسانات النووية، الظروف اللازمة لتحقيق نزع السلاح النووي العام والكامل في نهاية المطاف، بمواصلة الوفاء بمسؤولياتهما الخاصة وذات الأولوية في مجال نزع السلاح النووي، وإجراء المزيد من التخفيضات الجوهرية في ترسانة الأسلحة النووية بطريقة قابلة للتحقق، ولا رجعة فيها وملزمة قانوناً. وهذا هو السبيل الأنجع للحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

وما انفكت الصين تؤيد بنشاط الجهود الدولية لنزع السلاح النووي، وهي على استعداد لمواصلة المناقشات مع جميع الأطراف بشأن طائفة واسعة من المسائل المتصلة بالاستقرار الاستراتيجي في إطار القوى النووية الخمس، ومؤتمر نزع السلاح، واللجنة الأولى للجمعية العامة. كما أنها على استعداد

لمواصلة إجراء حوار ثنائي مع جميع الأطراف المعنية بشأن المسائل ذات الصلة، على أساس الاحترام المتبادل والمساواة.

السيدة الرئيسة، كما قال مستشار الدولة وانغ بي في كلمته أمام المؤتمر، فإنّ نقشي مرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) قد أبرز التحديات الجديدة التي تواجه إدارة الأمن البيولوجي على الصعيد العالمي، وينبغي للبلدان أن تعمل سوياً لبناء حواجز أمنية من خلال تعاون دولي أوثق.

وتؤيدّ الصين المبادرة الروسية بشأن وضع اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب البيولوجي والكيميائي. ونعتقد أنّ المبادرة الروسية ستساعد على التصدي لخطر الإرهاب البيولوجي والكيميائي بصورة متكاملة، وستساهم في دعم وتعزيز أهداف ومقاصد اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، والتصدي للتحديات المستجدة الناجمة عن إساءة استخدام التكنولوجيات الناشئة من جانب كيانات غير تابعة للدول، وتساعد على حفز التشريعات المحلية وما يتصل بذلك من تعاون دولي فيما بين البلدان.

وهذه المبادرة الروسية، على غرار مشروع المعاهدة المتعلقة بمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، الذي قّمته الصين وروسيا إلى المؤتمر، واحد من مشروعي المعاهدتين الكاملين المطروحين حالياً على طاولة المؤتمر.

والوفد الصيني على استعداد للعمل مع أعضاء المؤتمر بروح إيجابية ومنفتحة وبثاءة لبدء مفاوضات جوهرية على هذا الأساس.

الرئيسة (تكلّمت بالإنكليزية): أشكر سفير الصين على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفير باكستان.

السيد هاشمي (باكستان) (تكلّم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، أود باسم وفد بلدي أن أهنئك بتوليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأؤكد لك تعاوننا الكامل.

إنّ البند قيد المناقشة اليوم، أي البرنامج الشامل لنزع السلاح، مدرج على جدول أعمال المؤتمر منذ عام 1980، أي على مدى الـ 41 سنة الماضية. وتعود جذور هذا البند إلى المادة 11 من ميثاق الأمم المتحدة وإعلان السبعينات عقد نزع السلاح، الذي تضمّن أيضاً طلباً موجّهاً إلى مؤتمر نزع السلاح لوضع برنامج شامل بشأن جميع جوانب وقف سباق التسلح ونزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية فعالة.

وقد حذت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرّسة لنزع السلاح حذو ما سبقها، ودعت إلى "وضع برنامج شامل لنزع السلاح يشمل جميع التدابير التي يُعتقد أنها مستصوبة لضمان أن يصبح هدف نزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية فعالة حقيقة واقعة في عالم يسوده السلام والأمن الدوليان".

ولذلك تضمنت الأولويات العشر البند المعنون "برنامج شامل لنزع السلاح يفضي إلى نزع عام كامل للسلاح في ظل مراقبة دولية فعالة"، وهو مدرج على جدول أعمالنا اليوم تحت مسمى "البرنامج الشامل لنزع السلاح". وفي عام 1980، اعتمدت هيئة فرعية مخططاً لبرنامج شامل لنزع السلاح. وعلى الرغم من الاتفاق على عدة عناصر، لم تتحقق أي منجزات، وباستثناء عام 2018، لم تتولّ هذا البند أي هيئة فرعية منذ عام 1989.

وهاته الملحة التاريخية الموجزة لهذا البند وتطوره اللاحق مهمة من ناحيتين. فهي، أولاً، تساعد على تحديد أسباب إدراج هذا البند والسياق الذي يكتفه. وثانياً، من شأن هذا الأساس المنطقي أن يبيّن بدوره وضع البند في سياقه في إطار عملنا في هذه الهيئة اليوم.

فلنبدأ بدراسة الأساس المنطقي والسياق. لقد حدّدت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرّسة لنزع السلاح، في الفقرة 109، الأساس المنطقي لوضع برنامج شامل لنزع السلاح، وسياقه. وفي معرض التأكيد على أولوياتها، ولا سيما نزع السلاح النووي، تنص الوثيقة الختامية على الغرض من وضع برنامج شامل لنزع السلاح: "ينبغي أن يؤدي تنفيذ هذه الأولويات إلى نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة، وهذا هو الهدف النهائي لجميع الجهود المبذولة في ميدان نزع السلاح. وتجرى المفاوضات بشأن نزع السلاح العام الكامل بالتزامن مع المفاوضات بشأن التدابير الجزئية لنزع السلاح".

ثم تعرض الفقرتان الموالتان بالتفصيل الشرطين الأساسيين لبرنامج شامل لنزع السلاح، وهما الحل السلمي للمنازعات وعدم السماح صراحة بحيازة الأسلحة النووية، على التوالي.

وبذلك، يتضح أنّ الغرض، في سياق برنامج شامل لنزع السلاح، هو تحقيق وتيسير نزع السلاح النووي، وتعزيز تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وكفالة الأمن للجميع بصورة متكافئة وغير منقوصة، وتحقيق تخفيض عام في جميع أنواع الأسلحة الأخرى.

وهذا يقودني إلى الشق الثاني من هذا البند من جدول الأعمال، أي وضع عملنا في سياقه في هذه الهيئة اليوم بالعودة إلى مبادئنا التأسيسية. وقد بيّن الكثيرون، بمن فيهم وفد بلدي، باستفاضة سياقنا المعاصر والتحديات السياسية والأمنية العالمية المحيطة به. كما تواترت الإشارات إلى التآكل الواضح للنظام الدولي القائم على القواعد. ووَجَّه الانتباه أيضاً إلى تحدي القانون الدولي وإساءة استخدامه، وعدم المساءلة عن الأفعال المرتكبة أو المغفلة، وتغليب المصالح الاستراتيجية والتجارية والسياسية على القيم العالمية.

ومجمل القول أنّ هذه الاتجاهات تتناقض تماماً مع ما اتفقنا عليه نحن أنفسنا من متطلبات أساسية لنزع السلاح. كما بحثت مناقشاتنا الأخيرة باستفاضة نشوء مجالات جديدة للتنافس والصراع الاستراتيجيين: الحاجة إلى ضمان الطابع السلمي حصراً لأنشطة الفضاء الخارجي؛ وضرورة كبح جماح الأنواع الجديدة من الأسلحة الاستراتيجية المزعزعة للاستقرار؛ والدعوة إلى إعادة النظر في الإنفاق العسكري الجامح؛ والحاجة الملحة إلى معالجة الآثار المترتبة على تكنولوجيات الأسلحة الجديدة وتأثيرها في مسائل الأمن الدولي ونزع السلاح؛ وأهمية إدامة التحكم البشري في الأسلحة وفي الذكاء الاصطناعي؛ ومنع أنشطة الإيذاء المتعمد في الفضاء الإلكتروني.

ولذلك، فإنّ النظر في هذا البند يأتي في توقيت مناسب، إذ إنّ جميع هذه العناصر تتصل أيضاً ببرنامج شامل لنزع السلاح. وقد وضع أسلافنا خطة برنامج شامل، وأقروا بأنّ هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار مسعى تعاوني يفضي إلى تحقيق الأمن المتكافئ وغير المنقوص، إن لم يكن المعزّز، لدولنا جميعاً.

فمن اللازم أن يكون لهذا البرنامج طابع معاصر. وكما أظهرت مناقشاتنا في هذه الهيئة من قبل، فإنّ العقبة التي تعترض أعمالنا، أو عدم إحراز تقدم بشأن أي بند، على مدى العقدين الماضيين في هذه الهيئة تتمثل في الكيفية التي تتناول بها القوى الكبرى مسائل الأمن والأسلحة. ومن المسلمّ به أنّ هذه النهج قد باءت بالفشل. ولذلك، من اللازم إجراء مراجعة جوهرية تتماشى مع النهج المتفق عليه في النص المرجعي لنزع السلاح، أي الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرّسة لنزع السلاح.

فهي تبدأ بإعادة تأكيد التزامنا باتباع مبادئنا الأساسية، مما يؤدي إلى إحياء توافق الآراء العالمي للتصدي للتحديات التي نواجهها اليوم. ومع أنّ هذه المهمة قد تكون معقّدة، فإنها تظل الخيار الوحيد القابل للتطبيق لكي تكون آلية تحديد الأسلحة المتعددة الأطراف ولا سيما مؤتمر نزع السلاح، آلية عاملة وناجعة.

ويجب أن يركز توافق الآراء هذا على التزام صادق بالقانون الدولي يمكن التحقق منه. ويجب أن يسهم هذا التوافق في تعزيز الأمن لجميع الدول بأدنى مستويات التسلح الممكنة. كما يتعين أن يكفل عدم انتهاك قواعد عدم الانتشار القائمة منذ أمد بعيد من أجل نيل إعفاءات تضر بالاستقرار العالمي والإقليمي.

إنّ اتباع نهج بالية وفاشلة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح لن يسفر عن نتائج. وبإمكان هذه الهيئة بل وينبغي لها أن تضطلع بدور أفضل. فقد حققت إنجازات في الماضي، ويمكنها أن تحقّق إنجازات أخرى من خلال السعي إلى تحقيق الإنصاف، والوفاء بالالتزامات في مجال نزع السلاح النووي، وعدم التمييز، والاعتراف بالمصالح المشروعة لجميع الدول. ولقد كان حافز هذه الهيئة منذ البداية بلوغ هدفنا النهائي المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في إطار نظام أمني جماعي متجدد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير باكستان على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لمندوب كوبا المؤقّر، السيد دلغادو سانثيز.

السيد دلغادو سانثيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): اسمحي لي، السيدة الرئيسة، أن أستهل مداخلتني بتهنئتك بتوليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أتمنى لك كامل النجاح في المهمة الشاقة والصعبة التي تتولينها. وأؤكد لك دعم الوفد الكوبي الواضح والشفاف. ونود أيضاً أن نشكر سفير الاتحاد الروسي على بيانه وتذكيره، وهما موضع تقدير كبير في هذه الأوقات.

السيدة الرئيسة، نود أن نشكرك على الوثيقة التي عمّمت بالأمس بشأن أفكارك لبرنامج عمل في ظل رئاستك. واسمحي لي أن أشاطرك بعض الأفكار بشأن البند 6 وفكرة وضع برنامج شامل لنزع السلاح حتى يتسنى لهذا المؤتمر أن يستأنف عمله. وإننا ندرك أنّ الوثيقة التي عمّمت بالأمس هي مشروع وليست وثيقة تحظى بتوافق الآراء أو بموافقة المؤتمر. وقد أرسلناها إلى حكومة بلدنا. ونود، أولاً وقبل كل شيء، أن نعرب عن قلقنا إزاء تحويل عملنا إلى مسار التداول، وهو أمر لا يتصل في الواقع برئاستك، بل هو نتيجة لعدم اتباع برنامج عمل. وهذا الفشل إنما يحيد بنا أكثر فأكثر عن ولايتنا، وهي التفاوض على صكوك ملزمة قانوناً، ويحوّل مؤتمرنا على نحو متزايد إلى منتدى لمناقشة نزع السلاح. وهذا ليس دور ولا وظيفة مؤتمر نزع السلاح، الذي أسندت إليه ولاية واضحة جداً.

وفقاً للنظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح، تتمثل المسؤولية الرئيسية للرئيس في وضع برنامج عمل. وتقتصر صلاحيات الرئيس على عقد جلسات عامة، لأنّ جميع المسائل الأخرى المتصلة بعمل مؤتمر نزع السلاح تخضع لقاعدة توافق الآراء. ويجب، على حد فهمنا، أن تتناول هذه الجلسات العامة التي يعقدها الرؤساء البنود المدرجة في جدول الأعمال، التي يعتمدها المؤتمر بتوافق الآراء؛ كما أنّ أي دعوة لمخاطبة المؤتمر ينبغي أن تحظى أيضاً بتوافق الآراء وموافقة جميع أعضاء هذه الهيئة المؤقّرة.

ولا يساورنا القلق فحسب من تحوّل عملنا إلى التداول، وهو توجه، كما قلت آنفاً، يحيد بنا عن ولايتنا المتمثلة في التفاوض على صكوك ملزمة قانوناً. بل يساورنا القلق أيضاً إزاء المقترح الذي عمّم بالأمس، والذي ينص على عقد ست جلسات، اثنتان منها فقط تتعلقان بينود جدول الأعمال المعتمدة. ولسنا نفهم، وربما ليس في وسعنا أن نوّيد، الاقتراح القاضي بمناقشة واحدة فقط من كم هائل من الوثائق المعروضة على مؤتمر نزع السلاح. وكوبا من أشد المؤيدين للقضايا الجنسانية في أي سياق، بيد أننا نرى

أنه من غير المجدي صرف الوقت والموارد في محاولة تغيير كلمة "رئيس" بكلمة "رئيسة" بينما الأسلحة النووية تتدلى فوق رؤوس البشرية، بصرف النظر عما إذا كان جنسها نكراً أو أنثى أو غير محدد. ونحن نرى أن ذلك ينبغي أن يكون أولوية مؤتمر نزع السلاح، وعلى الرغم من وجود عدة وثائق بشأن هذا الموضوع، على غرار مواضيع أخرى، مثل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، لم يُعرض أي من هذه الوثائق على المؤتمر للمناقشة. ومن ثم يساورنا القلق إزاء اقتراح مناقشة مسألة، وإن كانت ذات صلة، ليست محورية في عمل هذا المؤتمر.

ونحن ممتنون لحسن نواياك ورغبتك في القيام بشيء ما، بيد أن عجزنا أمام حالة الجمود التي يشهدها المؤتمر لا يجب أن يدفعنا إلى اليأس. وهناك استعارة توضّح ذلك على نحو بليغ: عندما نقع في الرمال المتحركة، فإنّ التحرك بشكل أخرق إنما يجعلنا جميعاً والمؤتمر نغرق أكثر في وهدة الجمود الذي دام أكثر من عشرين عاماً في عمل المؤتمر. وبصرف النظر عن أنه من الواضح أنّ علينا استشارة حكومة بلدنا بشأن هذه الوثيقة، فإنها في رأيي ليست وثيقة، وإنما هي ورقة تشاور، وليست حقيقة، ويبدو لنا أنه سيكون من الأفضل تجنب الدخول في مفاوضات محتملة.

ويجب أن نقاوم إغراء تحويل مؤتمر نزع السلاح إلى محفل يمكننا فيه أن نتحدث عن الشباب ونزع السلاح اليوم، وعن التدابير القسرية الانفرادية ونزع السلاح في ظل رئاسة أخرى غداً. فلا أعتقد أنّ هذا المسار سيساعدنا حقاً على الوفاء بولايتنا.

كما أننا نود الحصول على توضيح لعنصر في الوثيقة يستعصي علينا فهمه تماماً: ما الفرق بين أن نناقش الموضوع نفسه في جلسة عامة غير رسمية أو جلسة عامة أو جلسة مناقشة؟ فإذا اقترح الموضوع نفسه في إطار هذه المفاهيم الثلاثة المختلفة، فإننا لا نفهم حقاً الغرض من المناقشة، أو كيف تعترمين تناول المسألة أثناء رئاستك. ونود أن نكون واضحين في هذا الشأن حتى يتسنى لنا إجراء مشاورات مستنيرة مع حكومة بلدنا. إنّ وفوداً كثيرة في هذه القاعة تحرص على عدم إنفاق موارد الأمم المتحدة على أنشطة لا تدرج ضمن ولايتنا، وأعتقد أنّ لدينا فرصة جيدة لعدم القيام بذلك.

وفي الختام، وبينما ننتظر تعليمات من حكومة بلدنا، فإننا ممتنون حقاً لوثيقتك، التي سننظر فيها حتى لو لم يكن في وسعنا أن نؤيّدّها خلال هذه الجلسة. ويساورنا القلق لأنّ الوثيقة تحيد كثيراً عن ولايتنا وعن البند 6، أي وضع برنامج شامل لنزع السلاح، وهو ما يعني بدء المؤتمر مفاوضات بشأن صكوك ملزمة قانوناً دون إبطاء.

ومرة أخرى، السيدة الرئيسة، أشكرك على العمل الشاق الذي قمت به، وإنني، قبل كل شيء، مقتنع بالتزامك الصادق والعميق بإنجاح عمل المؤتمر، وهو مسعى، للأسف، يعوقه الافتقار إلى الإرادة السياسية - ليس في وفدك، بل في العديد من الوفود الحاضرة هنا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مندوب كوبا الموقر على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفير الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، أود أولاً أن أهنئك بتوليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأتعهد بتعاون وفد بلدي معك ومع فريقك أثناء اضطلاعك بمهامك.

لقد طلبت الكلمة في إطار ممارسة حق الرد. وأود فقط أن أدلي ببعض النقاط بشأن لقاء القمة الذي عُقد مؤخراً بين الولايات المتحدة وروسيا، الذي تطرّق إليه السفير الروسي الموقر بإيجاز.

لقد كان لقاء جيداً وإيجابياً جداً. وقد ارتأى رئيسي أنه من المهم إجراء حوار مباشر مع الرئيس بوتين. وتناولت القمة طائفة من القضايا، بما في ذلك، بطبيعة الحال، تحديد الأسلحة والاستقرار

الاستراتيجي والأمن السيبراني. وكما قال الرئيس بايدن، تتطلع الولايات المتحدة إلى بناء علاقة مستقرة ويمكن التنبؤ بها مع روسيا. ونأمل أن نتمكن من إرساء علاقة من هذا القبيل. وفي الوقت نفسه، سنواصل أيضاً السعي إلى إجراء حوار مع بلد آخر يؤثر سلباً على الاستقرار الاستراتيجي من خلال تكديسه السريع للأسلحة النووية وما يرتبط بذلك من نظم إيصال تلك الأسلحة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير الولايات المتحدة على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لسفير إسبانيا.

السيد سانتشيز دي ليرين غارسيا - أوبييس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئك، السيدة الرئيسة، بتوليك هذا الدور. لم يكن في نيتي أن أتحدث، ومن ثم لن تركّز مداخلتي تحديداً على الموضوع قيد النظر، ولكن وددت أن أشكرك، ربما باسم العديد من زملائي الأعضاء، على مبادرتك. والمسألة التي عرضتها علينا اليوم مسألة تخطيط عام، وكما أشار زميلنا من باكستان، ظلت هذه المسألة مدرجة على جدول الأعمال لمدة 41 عاماً دون أن يُحرز بشأنها تقدم يُذكر. ومع ذلك، فإنّ المناقشة تتيح لنا التركيز على بعض الأولويات المشتركة بيننا، والإقرار بوجود قدر من التفاوض، وإبداء التزامنا بالمضي قدماً في مختلف المفاوضات، والتعبير عن أملنا في أن نتمكن من إحراز تقدم، سواء فيما يتعلق باتفاقيات نزع السلاح السارية أو التفاوض على اتفاقيات جديدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير إسبانيا على بيانه، والآن أعطي الكلمة لمندوب جمهورية إيران الإسلامية المؤقت.

السيد آزادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية عبر وصلة فيديو): السيدة الرئيسة، أود أن أهنئك بتوليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

لقد أيدت إيران على الدوام إزالة جميع الأسلحة النووية على نحو شفاف وكامل ولا رجعة فيه. ونعتقد أنّ هذا المسعى ينبغي أن يكون على رأس أولويات مؤتمر نزع السلاح، وهو أفضل ضمان ضد أي استخدام محتمل لهذه الأسلحة اللانسانية، أو التهديد باستخدامها.

وفيما يتعلق بالخطة التي ورعتها أمانة مؤتمر نزع السلاح باسم الرئيسة، نرجّب بالمناقشات المواضيعية المتعلقة ببنود جدول الأعمال. وبالنظر إلى عدم اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن، تبقى هذه المناقشات هي الخيار الوحيد المتاح. ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أنّ هذه المناقشات لا تتوافق مع ولاية مؤتمر نزع السلاح وأنّ جميع الأعضاء يتحملون مسؤولية الحيولة دون تحويل المؤتمر إلى هيئة تداولية، خلافاً لولايته.

ونعتقد أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يركّز على الأولويات القصوى المدرجة على جدول أعماله وأن يتجنب إثارة أي مسألة مثيرة للجدل أو غير ضرورية، وقد تحيد عن ولاية المؤتمر ودوره. ويشمل ذلك المقترح الأسترالي بشأن فتح النظام الداخلي للمؤتمر. فما جدوى هذا المقترح لعمل المؤتمر؟ وكيف يمكننا إبلاغ حكومات بلداننا أننا نعمل من أجل نزع السلاح النووي بهذا المقترح؟

وفي حين تولي إيران أهمية بالغة للمساواة بين الجنسين، فإننا لا نعتقد أنّ سبب الجمود الذي شهدته أعمال المؤتمر منذ أمد طويل جداً مرده إلى نظامه الداخلي. إنّ الإنجازات الرائعة التي أحرزها المؤتمر في الماضي قد أظهرت أنّ هذه الهيئة كانت قادرة على اعتماد صك تاريخي ملزم قانوناً بشأن نزع السلاح، ويمكنها أن تفعل ذلك أيضاً الآن ومستقبلاً. ولذلك، نعتقد أنّ المقترح الأسترالي لا يصبّ في مصلحة المؤتمر. وبدلاً من ذلك، ينبغي للمؤتمر أن يركز على ولايته وأن يعمل على اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل للتفاوض بشأن صكوك لنزع السلاح ملزمة قانوناً.

الرئيسية (تكلّم بالإنكليزية): أشكر مندوب جمهورية إيران الإسلامية الموقر على بيانه وأعطي الكلمة لمندوب المكسيك الموقر .

السيد مارتينيز رويز (المكسيك) (تكلّم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئك، السيدة الرئيسة، بتوليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح. واسمحي لي أن أعرض عليك تعاون وفدي خلال فترة ولايتك لكي تكون مثمرة وتسهم في إحراز تقدم في عملنا وفي الإطار الدولي للمؤتمر. وأشكرك على تعميم برنامج العمل لفترة رئاستك وعرضه علينا الآن. ورغم أنّ وفد بلدي يأسف لعدم اعتماد أي برنامج عمل للمؤتمر امتثالاً للولاية التفاوضية المسندة إليه، فإنه يبدو لنا أنّ خطة عملك تتيح فرصة جيدة لتنظيم أمور المؤتمر وتحديث عمله لمباشرة حوار حاسم مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين في ميدان نزع السلاح، وإجراء نقاش صريح بشأن رؤية المؤتمر للمستقبل.

السيدة الرئيسة، اسمحي لي أن أتطرق بإيجاز إلى بعض المسائل المدرجة في برنامج عملك. فيما يتعلق بمقترحك، الذي قدّمه وفد أستراليا في الأصل، بإدخال ما يلزم من تعديلات تقنية على النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح لجعل صياغته محايدة جنسانياً، يرى وفد بلدي أنّ النص منقح وبسيط وضروري وغير مثير للجدل ومتسق مع خطة المساواة التي تروّج لها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في العقود الأخيرة. وفي حين أنّ اعتماده سيكون فعلياً خطوة واضحة وتلقائية لمساعدة مؤتمر نزع السلاح على مواكبة الاتجاهات العالمية نحو تحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين، فإنه سيكون أيضاً تعبيراً عن الاحترام تجاه النساء اللاتي يرأسن الوفود وتجاه الأمانة العامة الحالية. وإذا لم نتمكن من دعم هذه المبادرة، فإنّ رسالة مؤتمر نزع السلاح ستؤكّد مفارقتها التاريخية والجمود الواضح الذي سيضع جدوى هذه الهيئة في المستقبل موضع تشكيك. إنّ الرسالة الموجهة إلى المجتمع الدولي الذي ندّين بوجودنا له ستكون رسالة مفادها أننا ننفق تماماً إلى الكفاءة وإلى الإرادة السياسية، حتى فيما يتعلق بأبسط الاتفاقات.

ويجب أن نكون واضحين: إنّ التعديلات التقنية المقترحة لن تُدخلنا في أي متاهات على درب إجراء إصلاح شامل للنظام الداخلي. ورغم أنّ وفد بلدي كان يرى في السابق أنّ النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح بحاجة إلى مراجعة شاملة، فإننا ندرک تماماً أنّ هذا المقترح يقتصر على هذه التعديلات التقنية، ويبدو لي أنه عُرض على هذا النحو.

ومن الواضح أنّ وفد بلدي يعتبر من الأهمية بمكان أن يعود المؤتمر إلى الامتثال لولايته التفاوضية، ولكن هذا لا يعني أننا نعتقد أنه ينبغي ألا يُخضع نظامه الداخلي للمراجعة، وهي أيضاً من الوظائف الأساسية لأي هيئة.

السيدة الرئيسة، يعتقد وفد بلدي أنّ مقترحك بمباشرة حوار بشأن قضايا نزع السلاح وعمل مؤتمر نزع السلاح مع الشباب مقترح ممتاز ونحن نؤيّد تماماً. ويرى وفد بلدي دائماً أنه يتعين علينا إشراك جهات معنية أخرى في أعمال نزع السلاح. ونحن لا نؤيّد فقط إتاحة المجال للبلدان التي تقدّمت بطلبات للحصول على العضوية، بل قلنا أيضاً خلال هذه الدورة وفي مناسبات سابقة إنه ينبغي لنا أن نمكّن الجهات التي تقدّمت بطلبات للحصول على مركز مراقب من المشاركة. كما تقدّمنا بمقترحات واضحة بشأن إتاحة مشاركة أكبر من جانب الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، مثل المجتمع المدني، كما جرت العادة بذلك في سائر المحافل المتعددة الأطراف. ويرى وفد بلدي أنّ من الضروري أن يستمع مجتمع نزع السلاح إلى أصوات أخرى، مثل صوت الشباب. ويبدو لي أنّ سماع صوتهم سيسهل إجراء مناقشة يمكن أن تبعدنا عن رؤية هذه الهيئة التي كثيراً ما تنتسم بالتقوقع، وسيساعدنا على تقييم عملنا من منظور مختلف عن منظورنا بصفتنا وفوداً. ونعتقد أنّ مؤتمر نزع السلاح سيستفيد من منظور جديد لنزع السلاح

يشجّعنا على العمل من أجل التوصل إلى اتفاقات تلبي الاحتياجات التي حددها المجتمع الدولي، ولا سيما الشباب الذين يمثلون مستقبل العالم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مندوب المكسيك الموقر على بيانه وأعطي الكلمة الآن لسفير ألمانيا.

السيد بيروث (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحي لي، السيدة الرئيسة، بادئ ذي بدء أن أرحب بك في الرئاسة وأن أتعهد أيضاً بدعم وفد بلدي الكامل لك في قيادتك لمؤتمر نزع السلاح.

لقد أخذت الكلمة لأعرب عن موافقة وفد بلدي الكاملة على المخطط العام لما سنعكف على مناقشته في ظل رئاستك. صحيح أننا لم نتفق رسمياً على برنامج عمل، ولكن المناقشات التي اقترحتها مفيدة جداً، وفيما يتعلق بمسألة الإجراءات، من الضروري إجراء بعض المناقشات التنظيمية من حين لآخر. ولقد أوضح زميلي المكسيكي على نحو بليغ جداً أسباب ذلك والغرض المتوخى منه. وليس لدي ما أضيفه، وإنني أتفق معه تماماً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير ألمانيا على بيانه. ويبدو أن سفير شيلي يود أن يأخذ الكلمة.

السيد تريسلر زامورانو (شيلي) (تكلم بالإسبانية عبر وصلة فيديو): السيدة الرئيسة، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في هذه الأيام الأولى من رئاستك، أود أن أبدأ بالإعراب عن تمنياتي لك بكامل التوفيق. ويمكنك الاعتماد على بلدي ووفدي في أداء عملك؛ وسنبذل قصارى جهدنا لدعمك.

وفيما يتعلق بالتعليقات التي أدلى بها آخرون، أود أولاً أن أشير إلى أنني طالما عبّرت عن انزعاجي، وانزعاج وفد بلدي، من عجز مؤتمر نزع السلاح، على مدى أزيد من عشرين عاماً، عن تلمس طريقه، وفشله في بلوغ هدفه الأساسي المتمثل في التفاوض على صكوك ملزمة. على أنه تقرّر، في ضوء ذلك، إجراء مناقشات مواضيعية على الأقل بينما نحاول أن نضع أقدامنا على المسار الصحيح، وإنّ وفد بلدي يؤيد هذا القرار. ولذلك يؤيد وفد بلدي تمام التأييد الوثيقة التي عُمت بالأمس، وجدول الأعمال المقدم، ونعتقد أن المسألتين وثيقتا الصلة بالموضوع. والمسألة الجنسانية هامة جداً، ومن اليسير تقويمها؛ فهي لا تسبب أي ضرر، وتتيح لنا على نحو ما التحرك قليلاً بينما نحاول إيجاد المسار الصحيح في مؤتمر نزع السلاح. وتبدو لنا مسألة الشباب ونزع السلاح مناسبة أيضاً. فهي لم تتأقش من قبل، وتستحق إيلاءها كامل الاهتمام، لأنّ الأجيال المقبلة هي التي سيبتغين عليها على نحو ما أن تتعامل مع العالم الذي نخلّفه لها: عالم يمتلك أسلحة نووية، ومن الضروري التخلص منها. ولذلك يدعمك وفد بلدي، السيدة الرئيسة، دعماً كاملاً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير شيلي على بيانه وأعطي الكلمة الآن لسفير جمهورية كوريا.

السيد ليم سانغ - بيوم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، أود أن أهنئك على توليك رئاسة المؤتمر، وأؤكّد لك دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين.

وأود أن أعرب عن تأييد وفد بلدي مقترح الرئيسة بشأن المسألتين. ففيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، نعتقد أنّ مناقشة هذا الأمر لا يُدخلنا في متاهات فيما يتعلق بالقواعد أو الإجراءات. ومن الواضح جداً أنّ الهدف المتوخى يقتصر على إدخال تعديلات تقنية. ونؤيد أيضاً البند الثاني، المتعلق بالشباب؛ فهذا مقترح ممتاز. ونحن نؤيد دائماً دعم التواصل مع الجهات المعنية الأخرى، وضمنها

الشباب. وبصفتنا بلداً يشجع بقوة انخراط الشباب في نزع السلاح وعدم الانتشار، نود أن نؤيد إدراج هذا البند.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير جمهورية كوريا على بيانه. حضرات الزملاء المؤقرين، يبدو أننا بلغنا نهاية قائمة المتحدثين. هل يود أي وفد آخر أن يأخذ الكلمة؟ أرى مندوبة جمهورية فنزويلا البوليفارية المؤقّرة.

السيدة دياز ميندوزا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية عبر وصلة فيديو): بادئ ذي بدء، نود أن نهنئك، السيدة الرئيسة، بتوليك رئاسة هذه الهيئة الهامة. ونحيط علماً بالوثيقة التي عُمت بالأمر بشأن الأعمال المزمعة في الأسابيع المقبلة. ونغتنم هذه الفرصة للإدلاء ببعض الملاحظات الأولية بشأن الوثيقة بينما تعكف حكومة بلدنا على دراستها. وقد استمعنا باهتمام إلى التعليقات والشواغل المشروعة التي أعربت عنها مختلف الوفود.

ويتأسف بلدي لكون دينامية العمل في مؤتمر نزع السلاح في الفترة 2020-2021 والتحديات التنظيمية التي طرحتها الجائحة قد حالت دون تسخير المؤتمر جهوداً أكبر لاعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن يتناول مسائل نزع السلاح النووي، وضمانات الأمن السلبية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، في جملة مسائل ملحة أخرى، باعتبارها مسائل مستعجلة. وعلينا أن نكون حذرين جداً بحيث لا ينجز المؤتمر أكثر إلى هذا التوجه ويتحول إلى مجرد محفل للتداول من دون ولاية تفاوضية. لقد أسندت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح إلى مؤتمر نزع السلاح ولاية تفاوضية واضحة وحددت الأولويات في مجال نزع السلاح. وهذه الولاية هي الغرض من المؤتمر، الذي يجب ألا يغيب عن أذهاننا أنه الهيئة المناسبة للمفاوضات بشأن هذا الموضوع. ولذلك ينبغي تسخير جهود المؤتمر وموارده لإدانة التصعيد النووي، ووضع برنامج عمل، والبدء في المفاوضات بشأن صكوك ملزمة قانوناً، وفقاً للبنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر.

السيدة الرئيسة، نحن ملتزمون بالتعاون من أجل النهوض بالعمل الموضوعي الذي يضطلع به هذا المنتدى عن طريق الحوار البناء والشفاف والقائم على المشاركة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مندوبة جمهورية فنزويلا البوليفارية المؤقّرة على بيانها، وأعطي الكلمة الآن لمندوبة السويد المؤقّرة.

السيدة ليندغرين (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، فيما يتعلق بي، لم يخطر ببالي أنني سأسعد بالعودة شخصياً إلى مؤتمر نزع السلاح، ولكن ها أنذا بين ظهرانكم، وأنا سعيدة للغاية برؤية الكثيرين منكم هنا. واسمحي لي، أولاً وقبل كل شيء، أن أشيد بتوليك رئاسة المؤتمر، وأن أشكرك، ثانياً، على برنامج عمل رئاستك الذي عرضته علينا.

ونعتقد أنّ مندوب المكسيك المؤقّر قد تناول الموضوع على أفضل وجه، ولكننا نعتقد أيضاً أن المقترح الأسترالي وجيه. ونحن لا نرى في ذلك المسعى مجرد تحديث تقني، بل نرى فيه أيضاً تغييراً رمزياً هاماً. واسمحي لي أن أدلي كذلك ببعض التعليقات على القمة الأخيرة بين الولايات المتحدة وروسيا التي انعقدت الأسبوع الماضي هنا في جنيف. ترحّب السويد بهذا الحوار بين الرئيسين بايدن وبوتين حول مواضيع هامة، بما في ذلك تحديد الأسلحة والاستقرار الاستراتيجي. ونرحّب بالبيان المشترك بشأن الاستقرار الاستراتيجي، وبانخراط الولايات المتحدة وروسيا في حوار ثنائي متكامل، فضلاً عن إعادة تأكيد بيان غورباتشوف - ريغان.

إنّ الحوار السياسي والحد من المخاطر من السمات الهامة لمبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي، والخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة وروسيا جزء من جدول أعمالنا المتعلق بـ "نقاط الانطلاق". ونأمل أن

يحثو جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن حذو البلدين وأن يؤكّدوا من جديد المبدأ القائل بأنه لا يمكن الانتصار في أي حرب نووية، ويجب ألا تتدلح أبداً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مندوبة السويد الموقّرة على بيانها، وأعطي الكلمة لمندوب بلغاريا الموقّر.

السيد توموف (بلغاريا) (تكلم بالإنكليزية): أود، باسم الوفد البلغاري، أن أهنئك، السيدة الرئيسة، بتوليكَ رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أتمنى لك كل التوفيق في مساعيك. ونرحّب بالمخطط العام الذي قدّمته الرئاسة الكندية بالأمس، والذي نعتقد أنه يتيح إجراء مناقشات مثيرة للاهتمام ومدروسة بعناية. وفيما يتعلق بالنظام الداخلي، نعتقد أنه مجرد تغيير تقني يجسّد الواقع المعاصر.

وفيما يخص مناقشة شؤون الشباب ومسألة نزع السلاح، نشجّع بقوة هذه المناقشة ويسعدنا أن نراها مدرجة ضمن خططك.

فلو كنا صريحين مع أنفسنا، ربما تبين حالة الجمود التي نحاول تجنب تكرارها هذا العام أننا بحاجة إلى نوع جديد من المناقشات والأفكار الجديدة التي قد تنبثق من حوارنا أو من قاعة الاجتماع ويمكننا أن نقدّمها للأجيال الجديدة. وفي هذا السياق، نحن على يقين من أنّ المناقشة التي تعرضينها بشأن الشباب ونزع السلاح ستسهم لا محالة في تعزيز جهودنا الرامية إلى إيجاد سبيل للوفاء بولايتنا. وإذا جاز لي، السيدة الرئيسة، أن أستعير عبارة أحد زملائي، نتمنى لك "رياحاً هادئة ومياهاً مستقرة" في رئاستك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مندوب بلغاريا الموقّر على تمنياته الطيبة، وأعطي الكلمة الآن لسفير اليابان.

السيد أوغاساوارا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية عبر وصلة فيديو): أولاً وقبل كل شيء، اسمحي لي أن أهنئك، السيدة الرئيسة، بتوليكَ هذه المسؤولية الهامة جداً، وأؤكّد لك تعاون وفد بلدي ودعمه الكاملين أثناء رئاستك. ومن دواعي سعادتي البالغة أن نسترشد بكفاءةك في القيادة، وفقاً للخطة التي عرضتها في الآونة الأخيرة.

وأود أيضاً أن أشكر سفيرَي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي الموقّرين على تقديمهما وثيقة ذات أهمية تاريخية، في البيان الرئاسي المشترك بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن الاستقرار الاستراتيجي، الذي صدر بمناسبة انعقاد القمة الثنائية بين بلديهما في 16 حزيران/يونيه 2021 في جنيف.

ويؤكّد البلدان في البيان أنهما سينخرطان معاً في حوار ثنائي متكامل بشأن الاستقرار الاستراتيجي. فعندما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي تمديد المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية في شباط/فبراير من هذا العام، رحّبت اليابان بذلك الإعلان وأعربت عن أملها القوي في أن يفضي هذا التقدم إلى وضع إطار أوسع لتحديد الأسلحة لا يشمل الغرب وروسيا فحسب، بل يشمل بلداناً أخرى أيضاً، ويغطي مجموعة واسعة من منظومات الأسلحة. وأتطلع إلى رؤية المزيد من التطورات بفضل هذا التمديد.

ونود أن نذكركم بأنّ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 71/75 المعنون "مسارات العمل المشتركة والحوار الاستشراقي من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية"، الذي اقترحتة اليابان واعتمد في العام الماضي بأغلبية 150 صوتاً، يشدّد تحديداً على أهمية زيادة الشفافية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ويؤكّد من جديد ما يقع على هذه الدول من مسؤولية عن بدء حوار بشأن تحديد الأسلحة بحسن نية، أو اتخاذ تدابير فعالة لمنع سباق التسلح النووي، والمساعدة على تمهيد الطريق للتخلص نهائياً من

الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، أحطتُ علماً بتبادل الملاحظات الهام بين سفيرَي الولايات المتحدة والصين الموقَّرين الذي جرى في الجلسة العامة المعقودة في 15 حزيران/يونيه. وتؤيِّد اليابان إجراء حوار ثنائي بين الولايات المتحدة والصين، كما دعت الولايات المتحدة إلى ذلك.

وفي هذا الصدد، أود أن أدكر بملاحظات وزير الخارجية الياباني السيد موتيجي خلال الاجتماع الوزاري للمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي عُقد العام الماضي. فقد قال السيد موتيجي ما يلي: 'نرجب باستعداد الصين، في جهودها الرامية إلى الوفاء بمسؤوليتها باعتبارها دولة حائزة للأسلحة النووية وفاعلاً هاماً في المجتمع الدولي، للدخول في حوار ثنائي مع الولايات المتحدة بشأن تحديد الأسلحة ضمن خطوة أولى وفقاً للالتزام بالتفاوض بحسن نية بموجب معاهدة عدم الانتشار. وعلى غرار بلدان أخرى، نشجّع على تحقيق مثل هذا التطور'.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير اليابان على بيانه وأعطي الكلمة الآن لمندوبة فرنسا الموقَّرة.

السيدة ديلاروش (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): على غرار المتكلمين الذين أخذوا الكلمة قبلي، أود بدايةً أن أعرب عن تمنياتي لك، السيدة الرئيسة، بكامل النجاح في رئاستك لمؤتمر نزع السلاح. لقد تلقينا ودرسنا باهتمامٍ جدول العمل الذي أرسلته بالأمس، ولا سيما خطتك ليوم 29 تموز/يوليه. ويرى وفد بلدي، الذي يشاطر ما قاله متكلمون آخرون من قبلي، أن الأمر لا يعدو كونه تحديثاً للنظام الداخلي للمؤتمر. وينبغي أن يشكّل هذا التحديث مجرد تصويب تقني، وألا يتجاوز ذلك إلى فتح النظام الداخلي. وهذا الأمر سيُثبت أن المؤتمر قادر على التكيف مع الواقع المعاصر وسيبعث برسالة إيجابية إلى العالم الخارجي.

ولقد استمعت باهتمام إلى البيانات التي أُلقيت اليوم، ولا سيما البيانات المتعلقة بلقاء القمة بين الرئيسين بايدن وبوتين. واسمحوا لي أن أوجّه انتباهكم إلى بيان المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية المؤرخ 17 حزيران/يونيه، والذي سأتلوه الآن بعد إذ ذلك.

إن استئناف الحوار الرفيع المستوى بين الولايات المتحدة وروسيا تطور إيجابي. ويمهّد البيان المشترك الذي أصدره الرئيسان الأمريكي والروسي الطريق لإجراء مناقشات بشأن الاستقرار الاستراتيجي وتحديد الأسلحة بين بلدين يمتلكان حالياً ما يقرب من 90 في المائة من مخزون العالم من الأسلحة النووية. ومن الضروري إجراء حوار مع روسيا بشأن هذه المسائل في سياق الانهيار التدريجي لصكوك تحديد الأسلحة القائمة، كما لاحظ رؤساء دول وحكومات منظمة حلف شمال الأطلسي في مؤتمر القمة المعقود في بروكسل في 14 حزيران/يونيه. ونود أن نرى تنسيقاً أكبر بين الحلفاء، ولا سيما داخل حلف شمال الأطلسي، من أجل وضع جدول الأعمال والمعايير للحوار مع روسيا بشأن هذه المسائل. ويجب أن يأخذ ذلك في الاعتبار أيضاً العناصر الجديدة التي تؤدي دوراً في الاستقرار الاستراتيجي، مثل قضايا الأمن السيبراني. ونود أن يسهم الأوروبيون بنشاط في هذه المناقشات المتعلقة بأمن قارتنا واستقرارها.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر ممثلة فرنسا، وأعطي الكلمة الآن لممثلة هولندا.

السيدة كلارينغبولد (هولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية، السيدة الرئيسة، أن أهنئك بتوليك الرئاسة وأود أن أتعهد بتقديم الدعم الكامل من وفد هولندا.

عندما رأيت البند 6 من جدول الأعمال معروضاً علينا اليوم، لم يكن وفد هولندا متأكداً مما إذا كنا سنقدّم مداخلة لأننا، عن صدق، لم نكن على يقين تماماً مما سيتناوله، ولم نهَيئ لذلك

كما فعل الوفد الباكستاني بوضوح. ونود أن نشكر سفير باكستان على تسليطه الضوء على تاريخ هذا البند من جدول الأعمال وعلى أهميته.

واسمح لي الآن أن أعرب بإيجاز عن دعم مقترح الرئاسة الكندية لجدول أعمالها للفترة المقبلة. وأعتقد أن زميلي المكسيكي قد أوجز للتو العناصر التي تجعل هذا المقترح مقترحاً ممتازاً ولا أريد أن أكرر ما ساقه من حجج، ولكننا نؤيده تأييداً كاملاً.

وفيما يتعلق بمسألة النظام الداخلي والحاجة إلى جعله محايداً جنسانياً، نعتقد أن الوقت قد حان للقيام بذلك. ونحن ندرك أن لدينا حالياً رئيسة، وأمينة عامة، وأمينة لمؤتمر نزع السلاح، ولذلك من الغريب نوعاً ما ألا يشير النظام الداخلي إلى شاغلي هذه المناصب إلا بصيغة المذكر. وأنا شخصياً أعتبر هذا الأمر ضرباً من الإهانة، وأمل، وأنا أحضر آخر جلسة في مؤتمر نزع السلاح اليوم، أن تتاح لي الفرصة لشغل أحد هذه المناصب، وأن يشير النظام الداخلي عندئذ إلى شاغل المنصب بصيغة المؤنث.

والنقطة الأخيرة التي أود أن أتطرق إليها تتعلق بالولاية التفاوضية لمؤتمر نزع السلاح، لأننا نتفق تماماً مع الوفود التي قالت إن المؤتمر ينبغي أن يركز على الولاية المسندة إليه، ألا وهي التفاوض. ومع ذلك، سمعنا بعض الوفود تقول إنه ينبغي للمؤتمر أن يتفاوض بشأن اتفاقات ملزمة قانوناً، وهذا أمر لا يتفق معه وفد بلدي تماماً. فالوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح تتحدث بوضوح عن تدابير نزع السلاح؛ وهذا هو المصطلح المستخدم في الوثيقة الختامية، وهكذا نفهم ولاية مؤتمر نزع السلاح. ولكن من المفيد دائماً، بالطبع، أن تجري هذه المناقشة في الوقت الذي نمضي فيه قدماً في المؤتمر بشأن هذا الموضوع. وبطبيعة الحال، سيكون من الجيد أن يتمكن المؤتمر من التفاوض، ولكننا نعتقد، بالنظر إلى عدم إحراز تقدم وعدم الاتفاق على برنامج العمل لبدء المفاوضات للأسف، أن المناقشات المواضيعية على النحو المقترح موضع ترحيب كبير.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مندوبة هولندا على مداخلتها. هل يرغب أي مندوب آخر في أخذ الكلمة؟ لا أرى أحداً يرغب في ذلك.

حضرات الزملاء الموقرين، لقد بلغنا نهاية قائمة المتحدثين. وبهذا نختم أعمالنا لهذا اليوم. ولكن قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أشكركم جميعاً على مشاركتكم في مناقشتنا اليوم، وعلى عبارات الدعم لرئاسة بلدي، وكذلك على كل عبارات التهئة وأطيب التمنيات. ولقد استمعت ببالغ الاهتمام والانتباه وأحطت علماً بالتعليقات التي أدلى بها المندوبون بشأن مشروع برنامج الرئاسة الكندية، وسوف تُؤخذ في الاعتبار.

وهذه هي الجلسة العامة الأخيرة قبل العطلة الصيفية للمؤتمر؛ ومن المقرر عقد الجلسة العامة المقبلة في 27 تموز/يوليه 2021.

وأعلنُ رفع الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة 11/40.